



جمهورية مصر العربية
وزارة العدل
دار الإفتاء المصرية
أمانة الفتوى

﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الَّذِكِرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]

(الحمد لله وحده والصلة والسلام على من لا ينبع عنه سيدنا محمد رسول الله وعليه الله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين)

اطلعوا على الطلب المقدم من / الإدارة العامة للاتحادات والمؤسسات الأهلية بوزارة التضامن الاجتماعي

بتاريخ: ٢٠٢٣/٨/٢١، المقيد برقم ١٠٥٦ لسنة ٢٠٢٣م، والمتضمن:

نفيدكم بأن "مؤسسة يلا كفالات للأعمال الخيرية"، مؤسسة أهلية مقيدة بالإدارة العامة المركزية

للجمعيات والاتحادات بوزارة التضامن برقم ٩٩٠ لسنة ٢٠٢١م، وتخضع لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر برقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولاخته التنفيذية.

والسؤال: هل يجوز صرف مال الزكاة في تدريب وتأهيل ودعم الأسر الراغبة في كفالات الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، سواء قبل الكفالة أو بعدها، حيث تقوم المؤسسة المذكورة بتقديم الخدمات الآتية:

أولاً: مرحلة ما قبل الكفالة:

- إنشاء مركز خدمة عملاً لتقديم كافة المعلومات الخاصة بالكفالة للأسر والأفراد المهتمين بالكفالة، وتزويدهم بالمعرفة التي يحتاجونها لبدء الإجراءات.

- إدارة مراكز تدريب تقدّم تدريباً إلزامياً للأسر الكفالة وورش عملٍ متنوعة لرفع مستوى الوعي حول جميع الموضوعات المتعلقة بالكفالة.

ثانياً: مرحلة التقديم على الكفالة، وتهدف إلى تيسير إجراءات الكفالة:

- تقديم الدعم الكامل والتوجيهات اللازمية طوال فترة إجراءات الكفالة.

- توفير الأجهزة اللازمة لمساعدة الأمهات اللاتي يرغبن في الرضاعة الطبيعية لأطفالهن بالكفالة.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الكفالة، وتهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة وعدم فصل الأطفال عن ذويهم:

Web Site: <http://www.dar-alifta.org>
Email : Fatawa@dar-alifta.org

العنوان: حدائق النيلين - الدراسة - القاهرة - ص. ب: ١٦٧٥
الهاتف: ١٠٧ - الفاكس: ٠٠٢٠٢/٢٥٩٢٦١٤٣



- تقديم منح دراسية للأطفال المكفولين في عدد من الحضانات الخاصة.
- تفعيل شراكات مع مقدمي الخدمات الطبية للحصول على دعم وتحفيضات للأسر الكافلة.
- إقامة معارض لبيع المنتجات وتشجيع الأسر على مشاركة احتياجاتهم معاً داخل مجتمع محبٍ قائم على تقديم الدعم النفسي والمساندة.
- تقديم دورات تدريبية وورش عملٍ منتظمة حول التربية الإيجابية للأسر.
- تنظيم فعاليات وإتاحة منصات تواصلٍ مختلفة للأسر الكافلة لمشاركة تجاربهم والتحديات التي تواجههم في بيئة داعمة وآمنة.

الجواب:

الزكاة ركنٌ من أركان الإسلام، نظم الشّرعُ الشّرِيفُ كيفية أدائها بتحديد مصارفها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَدْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرِيرِ مِنْ وِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فِي رِيَاضَةٍ مِنْ أَنَّ اللَّهَ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [التوبه: ٦٠].

والمقصود الأعظم من الزكاة: كفاية الفقراء والمساكين؛ ولذلك خصم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر في حديث معاذ رضي الله عنه في "الصحيفتين" لما أرسله إلى اليمن وقال له: «فَاعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ، وَتُرْدَ عَلَى فُقَرَائِهِمْ». وهذا يعني أنَّ الزكاة مشروعة لبناء الإنسان وكفاية حاجاته، وما يتصل بأمور معيشته وحياته، كالمأكل والمشرب والملابس، والمسكن والزواج والتعليم، وغير ذلك من ضروريات الحياة و حاجياتها، أي: أنها للإنسان قبل البناء، وللساجد قبل المساجد.

وكما اهتمَ الإسلامُ بالفقيرِ بجعله أولَ مصارف الزكاة، اهتمَ باليتيم -أو من كان في حكمه كـ"كريم النسب"- اهتماماً بالغاً، فـثَ على كفالته، والعمل على سدّ حاجته جسدياً وعقلياً ونفسياً حتى يصير صالحاً نافعاً ل المجتمع، فقال تعالى: ﴿وَلَسْتُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحُهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وجعل جزء ذلك مرافقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجنة، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتَيمِ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ»، وأشار بالسبابة والوسطى. أخرجَه الإمام البخاري في "صحيحه" من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

كما بينَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنَّ خيرَ البيوت بيتٌ فيه يتيمٌ يحسنُ إليه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ: بَيْتٌ فِيهِ



يَتِيمٍ يُحْسِنُ إِلَيْهِ، وَشَرِّبَ بَيْتَ فِي الْمُسْلِمِينَ: بَيْتَ فِيهِ يَتِيمٍ يُسَاءُ إِلَيْهِ» أَخْرَجَهُ الْأَئْمَةُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدْبُ الْمُفْرَد»، وَابْنُ مَاجِهِ فِي «السِّنْنَ»، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ».

وَجَعَلَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْإِسَاءَةَ إِلَى الْيَتِيمِ أَوْ قَهْرَهُ إِثْمًا مَنِيَّا عَنْهُ، فَقَالَ سَبْحَانَهُ: **﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهِرْهُ﴾** [الصَّحْدِ: ٩]، وَنَعَى عَلَى إِهْمَالِهِ وَدُمَّرَ إِكْرَامِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: **﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكَرِّمُونَ الْيَتِيمَ﴾** [الْفَجْرِ: ١٧]، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْيَتِيمُ فَقِيرًا كَانَ - مَعَ اسْتِحْقَاقِهِ الْإِكْرَامِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ - مَسْتَحْقَقًا لِلزَّكَةِ، وَصَارَ أَوَّلَ الْمَصَارِفِ بِإِعْطَاءِ الزَّكَةِ حِينَئِذٍ، سَدًّا لِحَاجَتِهِ، بِمَا يَشْمَلُ الْمَأْكُولَ وَالْمَشْرَبَ وَالْمَلْبُسَ وَالْتَّعْلِيمَ وَالتَّرْبِيةَ وَالْعَلَاجَ وَالْتَّأْهِيلَ، وَكُلَّ مَا يَكْفِلُ لَهُ الْعِيشَ الْمَنَاسِبَ وَالْحَيَاةَ الْكَرِيمَةَ.

أَمَّا بِخُصُوصِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْرِ الْكَافِلَةِ وَالْأَنْشَطَةِ الْمَشَارِيِّةِ فِي السُّؤَالِ، مِنْ إِنْشَاءِ مَرَاكِزِ الْلَّاتِصالَاتِ، وَتَدْرِيبِ الْأَسْرِ الْكَافِلَةِ، وَشَرَاءِ الْأَجْهِزَةِ . . . إِلَخُ، فَإِنَّمَا يَكُونُ الصِّرَافُ عَلَيْهَا جَمِيعًا مِنْ أَمْوَالِ التَّبرِعَاتِ وَالصَّدَقَاتِ لَا مِنْ الزَّكَةِ - إِلَّا أَنْ يَكُونُ مِنْهُمْ فَقِرَاءُ وَمُحْتَاجُونَ فَيُجَوزُ تَخْصِيصُهُمْ بِالزَّكَةِ -؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ أَمْرُهَا أَوْسَعُ مِنِ الزَّكَةِ، حِيثُ تَجُوزُ لِلْفَقِيرِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يُشَرِّطُ فِيهَا التَّمْلِيكُ، وَيَكُونُ أَيْضًا مِنِ الصَّدَقَاتِ الْجَارِيَةِ وَالْأَوْقَافِ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يَنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ: هِيَ كُلُّ صَدَقَةٍ يَجْرِي نَفْعُهَا وَأَجْرُهَا وَيَدُومُ، كَمَا عَرَّفَهَا الْقاضِي عِياضُ فِي «مَشَارِقِ الْأَنُورَ» (١/١٤٥، ط. دَارُ التَّرَاثِ)، وَقَدْ حَمَلَهَا جَمَاعَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ أَوْضَحَ مَا يَتَحَقَّقُ فِيهَا.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ وَفِي وَاقْعَةِ السُّؤَالِ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ الصِّرَافُ مِنْ أَمْوَالِ التَّبرِعَاتِ وَالصَّدَقَاتِ فِي الْأَنْشَطَةِ الْمَذَكُورَةِ لِتَأْهِيلِ وَتَدْرِيبِ وَدُعمِ الْأَسْرِ الْكَافِلَةِ، قَبْلَ وَبَعْدِ كَفَالَتِهِمْ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكُ مِنْ مَالِ الزَّكَةِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ أَمْرُهَا أَوْسَعُ مِنِ الزَّكَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونُ مِنْهُمْ مُحْتَاجُونَ، فَيُجَوزُ حِينَئِذٍ صِرَافُ الزَّكَةِ إِلَيْهِمْ فِيمَا يَحْتَاجُونَهُ.

وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

أَمْانَةُ الْفَتْوَى
أَنْصَارُ الْمُسْلِمِ
٢٣/٨/٢٠٢٣

